

الثالثة تكميلية

قال مرشح الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة م. هشام البغلي: ان الكويت بحاجة الى دور كل مواطن محب ومخلص لبلده وقيادته لتحقيق الإصلاح المنشود في العديد من الملفات لا سيما ونحن على عتبات مرحلة حرجة في محيطنا الاقليمي. مشيرا الى قضايا ومجالات عديدة بات من الواجب على كل من السلطين التطرق اليها ومعالجتها لانها اولويات غالبة أبرزها تلك التي تتعلق بالحقوق الاصلية للمواطن الكويتي وهي حقوق نص عليها الدستور وتشكل مبادئ أساسية للسلطين.. كالعادلة الاجتماعية.. والمساواة.. وتكافؤ الفرص. ناهيك عما نمر به البلاد من أزمة اقتصادية وعدم قدرة الحكومة على حل هذه المشكلة حتى بات هذا الأمر يهدد كل أسرة ووصول الى تهديد ذوي الدخل المحدود.

واكد البغلي في لقاء لـ «الأنباء» ان المشكلة تكمن في عدم قدرة الحكومة على التخطيط والتعاطي بشكل جيد مع القوانين ودلل على ذلك باقرار المجلس للعديد من القوانين ومع ذلك الحكومة لا تنفذها كما اشار الى انها حتى الان لم تنفذ الرغبة الاميرية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري وهي الرغبة التي اطلقتها سموه منذ عام 2006 مشددا على اهمية ان تتغير الآلية الحكومية في العمل وان يتابع المجلس الاعمال الحكومية ويحاسبها. وفيما يلي التفاصيل:

اجرى الحوار: بدر السبيلى

أكد على ضرورة إشراك الناخب في قبول القوانين التي يقرها مجلس الأمة

البغلي لـ «الأنباء»: المجلس الحالي مستقر وهدفه الإنجاز والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص مبادئ ينبغي إقرارها

بإنجازها والعمل على الاسراع بتحقيقها وفق بوسيلة تنفيذية سريعة، لقد سئمتنا من تعطيل حل هذه المشكلات، نعم هناك قوانين انجزت في هذا الشأن، ولكن اين التنفيذ؟ كما ان هناك اولويات كما قلت لانزال غائبة او مهمشة كالاولويات التي تتعلق بحقوق المواطن والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة... فالمجلس يريد انجاز كما كبيرا من القوانين حتى يسجل مواقف في الاجاز ولكن بالمقابل لا رقابة ولا متابعة لتنفيذ القوانين.

ما رأيك في إجراءات الحكومة التشفية؟
● الحكومة ليست لديها سياسة واضحة كي يتاح لنا مناقشتها، فقد كانت تستخدم سياسة جس النض بين الحين والآخر، لهذا فلا تتضح صورة القرار قبل اتخاذها بشكل جلي، خذ مثلا، في اليوم الذي قررت رفع الدعم عن (الكيروسين - الديزل) عادت عن قرارها ثم زادت الدعم فقل السعر مرة أخرى، هذا التردد يعني ان الدراسات الحكومية في واقعها تطلق من واقع التجربة، لا من التفكير، وهذا يدل على ضيق الأفق، ولتعلم الجميع ان ملف الدعوات هو اخطر حالة يمر فيها المجلس الحالي، فكل إنجاز للمجلس الحالي يسبغ من ذاكرة المواطن إذا مس دخله، كما ان خطط التشفيف يجب ان تبدأ من الكماليات الوزارية لا الضروريات المعيشية، فالدستور في ديباجته ينص على رفاهية المواطن، فالرفاه ليس الا كلمة صورية. أما اذا أرادت الحكومة استخدام الضرائب غير المباشرة، فهذه الضريبة تمس جيب المواطن ولن تقبل بها أما نهجها الذي بدأ بالتشمل في زيادة الرسوم العامة مثل رسوم استخراج المعاملات المدنية او غيرها من المعاملات البسيطة والتي تمس المواطن بشكل يومي، فيجب ان يقابلها راحة وسهولة للمواطن في إنجازها ومن غير المعقول ولا المقبول ان يسدقروا إنجاز ملف في وزارة الشؤون أشهر عدة في وضع كئيب وإهمال وطول انتظار ويقابله رفع لأسعار الرسوم العامة، بل بالعكس من ذلك على الحكومة ان تشعر بانها تقدم خدمات رديئة وطيئة وان تجنح لخفض الرسوم لا زيادتها.

ولكن هناك جهود ملحوظة مؤخرا في دفع مشاريع التنمية؟
● كل ما نلمسه من انجاز او التقدم في أي مرحلة لأي مشروع تنموي نجد ان وراءه الديوان الاميري وليس الحكومة لان الحكومة غير قادرة برأيي على الإمساك بملف التنمية على الرغم من وجود الامانة العامة للتنمية والتخطيط.. على رأسها وزير مرفوع، لأنه جرت متفرعة لهذا الملف لأنه عبرت وزارة الاحاق حقائق وزارية اخرى مع من يتولى الاشراف على ملف التنمية، وفي السانق كانت لدينا وزارة للتخطيط وعدم استطاعتها على مجاراة وإنجاز القوانين ايضا التي تقر.

لنتطرق الى اولوياتك...
● اولوياتي تنطلق من صوت الناخبين في ضرورة اشرافهم في كل صغيرة وكبيرة في القرار السياسي والاقتصادي الذي يمسه هناك الكثير من القضايا والمشاكل، لايزال المواطن بحاجة لحلها.. لن اقول الاسكان والصحة والتعليم والتوظيف والتنمية فهذه واجبات وحقوق على الحكومة والمجلس الالتزام

صورتها ولعل ما اعلنته لجنة الاولويات البرلمانية من استدعاء عدد من الوزراء لبحث اسباب تقاسمهم عن عدم تنفيذ حزمة من القوانين التي اقترت دور الاعتقاد الماضي، يعطي دليلا على ان هذه الحكومة لا تعمل بشكل صحيح بل انها دون مستوى الطموح النبائي فاين هذا التعاون بين السلطين؟.. ان المطلوب تغيير في آلية عمل الحكومة وآلية عمل المجلس وتحديدا في رقابته على اعماله المتسبب في حرمان خزانه الدولة من هذه الاموال. ان هذه التجاوزات تتكرر كل عام ومع ذلك الحكومة لا تحرك ساكنا ولا تقوم بدورها لاسترداد هذه الاموال في معاقبة المتسبين بها مع العلم بان هناك قرارا لمجلس الوزراء نص على انه على الجهات الحكومية معاقبة المتسبين بترار المخالفات المالية غير ان الحكومة يبدو انها تصدر القرارات ولا تنفذها مثل القوانين التي يصدرها المجلس ولا تنفذ.. انن مطلوب ضرورة ان يقوم المجلس بدوره الرقابي والزام الحكومة بالعمل على تلافي هذه المخالفات وعدم تكرارها بل واسترداد هذه الاموال لأنها اموال عامة حتى تشعر الحكومة بان هناك مجلسا يحاسب، فالحفاظ على المال العام واجب على كل مواطن بحسب نص الدستور.

وهل تعتقد ان الحكومة غير جادة مثلا؟
● اعتقد انها لا تستطيع حتى وان كانت جادة.. وبالتالي مسؤولييتها اكبر، لذلك على المجلس ان يلزمها ولكن اعتقد ان الشئ عود.. وأود في هذا الصدد طرح مثال حيث انه في الجلسة التي تمت فيها مناقشة تقارير ديوان الحاسبة تعهد وزير الديوان بالرد على ملاحظات الديوان في التقارير وتم منح الحكومة مهلة شهرين ومضى الشهران والثلاثة دون ان يرضى هناك ردا، وبعد ذلك تم طلب الوزير نفسه مهلة اضافية لمدة شهر للرد إلا انه حتى الآن لم نسمع ولم نر الرد الحكومي على كم هذه التجاوزات، واستغرب هل الحكومة والوزارات فوق المسألة؟ وهل هناك وزارات لا يمكن ان يطولها القانون؟ ان احقاق الحكومة في تحصيل هذه الملايين يستوجب صعودها بكامل وزاراتها على منصة الاستجواب ومحاسبتهم سياسيا قبل ان تتم محاسبتهم قضائيا حتى يكون هناك اجراء رادع لمن يعيث بالمال العام.

هل تطالب اذن بتغيير آلية تعامل المجلس مع الحكومة؟
● نعم أؤيد تعديل الآلية المتبعة مع هذه الحكومة وعدم التساهل معها. نعلم ان هناك عسودا حكومية بالتعاون مع المجلس لا بعد مدى وهناك اتفاقات بينهما ولكن لا يكون ذلك على حساب الاراء العام او ضرب القوانين، ان المجتمع الكويتي يشهد ان حالة من الاحباط لسوء الاداء الحكومي في التعامل مع القضايا والأزمات وعدم تفعيل كثير من القوانين رغم

العديد من الانسحابات، بل ان ديوان الحاسبة يعتبر الأمة المبطل الأول وقبل مناقشة استجواب الوزير الشمالي هددت بالانسحاب وقد انسحبت فعلا، ومن جانب آخر، فقد انسحب عدد من الأعضاء احتجاجا على أداء النائب للقسم دون الالتزام بالضوابط الشرعية، لهذا فالانسحاب أو مقاطعة الجلسات كوسيلة للاعتراض السياسي وسيلة مشروعة ولا جزء عليها في اللانحة بل انها محيذة في كثير من الظروف، أما وقد وصل الحال الى التشكيك بالولاء والمواطنة فهو حد لا يجب السكوت عنه ويوجب على النواب الوقوف على مسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية، كما ان الحكومة مطالبة بالوقوف من الجميع على مسافة واحدة وانصاف الكويتيين كافة واين هي من تطبيق مواد الدستور. ان الكويتيين سواسية ومتساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس او اللون او الدين غير انه وللأسف نجد ان الأمر وصل لسن جديدة فأصبح مقبولا ان تكون هناك من اعتبارات جديدة للمفاضلة بين الكويتيين في الوظائف العامة مثلا بالمخالفة للدستور ولقانون الوحدة الوطنية وما شهدته نتائج تعيينات بعض المؤسسات مؤخرا دليل على ذلك بل ووصل الأمر ايضا الى سلب حقوق موظفين معينين في وزارات ومؤسسات في الترشح لوظائف اشرافية وقيادية وذلك كله بسبب صمت الحكومة وهو ما يعني بلغة اخرى موافقة ضمنية على هذه التصرفات غير العادلة تجاه ابناءها ونحن لن نقبل باستمرار هذا العبث وعلينا واجب ومسؤولية في التصدي لهذا الملف من خلال الزام الحكومة بالالتزام بمبادئ الدستور والتي نصت مواده ايضا على تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين.

لديك عتب كبير على الحكومة.. وهل تعتقد ان المجلس قائم بدوره بشكل كامل؟
● مجلس الأمة هو المنطلق الرئيسي للحكومة بمعنى ان أي حكومة تأتي يجب ان تعبر عن مخارج المجلس.. ومجلس الأمة اعتقد انه سيع الحكومة رغم اخفاقات ونقول لمن فرحوا بغضا وكراهية لا تفرحوا وتطلقوا احكامكم ولا تعمموا الاتهامات الخيائة والعمالة على من بنيت الكويت على اكتاف اجدادهم ولن نخجل من الدفاع عن انفسنا ولن نغلق أو نرتاب ما دامت الكويت محكومة من هذه الاسرة الطبية ووالدنا صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، وطلنا هو الدستور، ولجاسنا دولة المؤسسات.

وهل تتفق مع ما ذهب اليه النواب التسعة من مقاطعتهم لإحدى جلسات مجلس الأمة؟
● يجب التاكيد أولا ان الانسحاب من الجلسات أو مقاطعتها هو تعبير سياسي عن عدم الرضا، وفي الأصل هو انعكاس للواقع وللشارع، وقد شهدت قاعة مجلس الأمة

وما سبب خوضكم الانتخابات التكميلية؟
● قررت خوض الانتخابات التكميلية لاستكمال ما بيدنا من ملفات كبرى لم يكتب لها الاستكمال، ولرؤيتنا بان المجلس الحالي مجلس مستقر وهدفه الإنجاز، خاصة أن الفترة المتبقية من عمر المجلس الحالي ليست قصيرة مقلما يتصورها البعض بل ان السنة ونصف السنة المتبقية تعادل بل وتزيد على أعوام كثير من المجالس السابقة، كما اننا نرى انها أهم سنة من عمر المجلس خاصة انها ستكون منطلقا للحاسبة وللرقابة البرلمانية بشكل أوسع فهناك مظلوميات يومية في بعض القطاعات وهناك تعيينات غير عادلة ومحسوبيات وهذا كله يستوجب وقفة للتفكير في المسار الخاطيء.

وما أبرز محاور رؤيتك الإصلاحية؟
● هناك الكثير من الملفات والقضايا ومجالات عديدة بات من الواجب على كل من السلطين التطرق لها ومعالجتها لانها اولويات اراها غائبة أبرزها تلك التي تتعلق بالحقوق الاصلية للمواطن الكويتي حقوق نص عليها الدستور تشكل مبادئ اساسية للسلطين. مثل العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص جميعها حقوق للاسلاف مهمشة أضف على ذلك ما نتعرض له من ازمات اقتصادية في ظل هبوط اسعار النفط وعدم قدرة الحكومة على حل هذه المشكلة حتى بات هذا الأمر يهدد كل أسرة ووصول لتهديد ذوي الدخل المحدود.. فلا تخطيط ولا اجراءات حكومية مقابل كل هذا، وفي الحقيقة انا اتساءل من المسؤول عن ذلك المواطن ام الحكومة؟.. ولماذا مجلس الأمة لا يحرك هذا الملف ويعقد الجلسات تلو الاخرى حتى نخرج برؤية مطمئنة؟!

ولكن هناك تصريحات حكومية اكدت عدم المساس بذوي الدخل المحدود كما ان رئيس المجلس اكد ان الحكومة لن تنفذ باتخاذ اجراءات من شأنها ان تمس المواطن.



مرشح الدائرة الثالثة م. هشام البغلي

وما استطع التاكيد عليه في هذا الصدد ان اي اجراءات قد تلجا اليها الحكومة لمعالجة انخفاض اسعار النفط لا يمكن ان نقبل ان يتحمل تبعاته المواطن فمن غير المقبول ان يتحمل الشعب اثار الفشل الحكومي في تخطيطها وادارتها للبلد.. ونذكر الحكومة بأقوال صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، حفظه الله، والذي كان ولا يزال يؤكد في اكثر من مناسبة على ضرورة توفير العيش الكريم لابناء الشعب الكويتي وعدم المساس بذوي الدخل المحدود.

كان لكم تصريح بارز قبل فترة تطرقت فيه الى رفض محاولات التصحيح؟
أحد.. فما خلفية هذا التصريح؟

● نعم انه كان بسبب ما اثير في الفترة الاخيرة من اطلاق اتهامات القصد منها التشكيك وضرب ولاء الطائفة الشيعية وطبعاً هذه المحاولات الرخيصة اطلقها البعض وعموما اتهامات باطلة على خلفية احكام قضائية غير نهائية اولا وثانيا وان كانت كذلك فإنه لا يجب تعميمها حيث ان البعض غاص بتحليلاته الجائرة واستفاد منه بعض المرضى إلا أن شهادة الحق وجب قولها ولو شنت ضدي حرب بلا هوادة فكاسبتا الوطنية التي زرعتها اجدادنا يهدد الأرض الطبية لن نسمح لكائن من كان أن يحاول سلبها، ووطنيتنا المشهود لها لن نقبل من اي احد أن يطعن أو يشكك فيها..

القضايا التي نين منها المواطن لا تزال تبحث عن حلول والمطلوب تفعيل الرقابة البرلمانية

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها

المجلس أصدر 11 توصية لتتبع مصادر الدخل منذ سنة ونصف تجاهلها